

Distr.: General
24 May 2006
Arabic
Original: English and French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٤٤٢، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في كوت ديفوار“:

”يعرب مجلس الأمن عن دعمه التام للفريق العامل الدولي ويؤيد البيان الختامي السابع الصادر عن الفريق في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦.

”ويرحب مجلس الأمن ببدء أولى العمليات التجريبية لجلسات الاستماع العلنية في سبعة مواقع، لا سيما في أبيدجان، وجنوب البلد وشماله. ويرحب أيضا بالمناقشات التي استهلها رئيسا الأركان للقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوى الجديدة للبدء دون تأخير في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

”ويثني مجلس الأمن على رئيس الوزراء، تشارلز كونان باني، الذي تعاون مع الرئيس لوران غباغبو لاتخاذ هذه المبادرات الملموسة التي تشكل خطوة أولى نحو تنفيذ عملية السلام التي يقودها، ويؤكد له من جديد تأييده التام.

”ويناشد مجلس الأمن الجهات المانحة أن تؤمن للممثل السامي للانتخابات كافة الموارد المالية اللازمة لمساعدته على الوفاء بمهمته بشكل تام.

”ويؤكد مجلس الأمن أن العديد من المهام الأساسية المحددة في خريطة الطريق التي أعدها الفريق ما زالت لم تنفذ. ويكرر الإعراب عن قلقه البالغ إزاء التأخر الكبير في تنفيذ خريطة الطريق، فضلا عن القلق الذي أعرب عنه الأمين العام في الفقر ٧٤ من تقريره المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (S/2006/222).

”ويدين مجلس الأمن بشدة أعمال العنف المستهدفة للمدنيين والقادة السياسيين والقوات المحايدة. ويطالب بأن تكف كافة الأطراف الإيفوارية عن توجيه نداءات تدعو علانية إلى الكراهية والعنف. ويحذر جميع الأطراف الإيفوارية من مغبة ذلك.

”ويدعو مجلس الأمن رئيس الوزراء وحكومة المصالحة الوطنية التي يرأسها إلى العمل فورا، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ووفقا لولايتها، على اتخاذ جميع التدابير الضرورية للتعجيل بتنفيذ خريطة الطريق، ولا سيما عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعمليات تحديد الهوية، وإعادة بسط الإدارة في جميع أرجاء الإقليم وتوحيد البلد.

”ويناشد مجلس الأمن السلطات الإيفوارية أن تتخذ دون تأخير جميع الخطوات الضرورية لتحديد هوية المسؤولين عن أعمال العنف ومعاقبتهم، وأن تواصل إطلاع الفريق العامل الدولي والأمين العام بهذا الشأن، وأن تعمل، بالتنسيق الوثيق مع عملية الأمم المتحدة، على كفالة الاستقلال الكامل والحياد التام لإذاعة وتلفزيون كوت ديفوار.

”ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف الإيفوارية ، بما في ذلك هيئات الأركان للقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوى الجديدة، على التعاون الوثيق مع رئيس الوزراء من أجل تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة وشفافة بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

”ويدعو مجلس الأمن الفريق العامل الدولي إلى موافاته في أقرب وقت ممكن بتقرير عن تقييمه لتنفيذ خريطة الطريق.

”ويؤكد مجلس الأمن أن جزاءات محددة الهدف ستفرض على الأشخاص الذين تحددهم اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) الذي يقومون، في جملة أمور، بإعاقة تنفيذ عملية السلام من خلال جملة من الأعمال منها مهاجمة أو عرقلة عمل كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أو القوات الفرنسية التي تدعمها، أو الممثل السامي للانتخابات، أو الفريق العامل الدولي، أو الذين يحرضون علنا على الكراهية والعنف، وذلك على النحو المنصوص عليه في القرارين ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٦٤٣ (٢٠٠٥)“.